العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 – 2015.

إعداد:

طالب دكتوراه/شلوفي عمير*

ملخص:

سنحاول في هذه الدراسة إسقاط الأفكار الأولى لفيلبس على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1980 – 2015 من خلال ربط ظاهرة التضخم بالبطالة، وقد توصلنا في هذه الدراسة أن البطالة غير مفسرة للتضخم خلال فترة الدراسة وعدم تحقق الافتراضات الأولى لمنحنى فليبس، وعدم تحقق هذه العلاقة يرجع بالخصوص إلى عدم واقعية أرقام البطالة في الجزائر، فاليد العاملة في الجزائر لا تخضع إلى قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإنما تخضع إلى اعتبارات أخرى وأهداف أخرى سطرتها الحكومة الجزائرية في ظل الأوضاع السياسية المشحونة تحت عنوان سياسة الإرضاء.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، منحنى فيليبس، اليد العاملة، الجزائر.

JEL Classification: E31, E24, C30

Abstract:

We will try throughthis study, to drop the first ideas of Phillips curve on the Algerian economy for the period 1980-2015 by linking the phenomenon ofinflation with unemployment, we have found in this study that the unemploymentdoesn'texplain inflation during the study period and that the first hypotheses of Phillips curve are not validated. The non validation of relationshipis due to the not real is ticunemployment numbers in Algeria, because man power in Algeriais not subject to the forces of supply and demand in the labormarket, but are subject to other considerations and other objectives those are planned by the Algerian government during the unstable political situation, whichis titled as the gratification policy.

Key words: inflation, unemployment, Phillips curve, labour, algeria.

JEL Classification: E31, E24, C30

تمهيد:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أيّ اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائما إتباع

* طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، omeyr_chel@yahoo.fr

سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، وقد كانت العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث، وانطلاقا من هذا التحليل فإنّه يبدو من الضروري لفهم طبيعة البطالة والتضخم أن يتمّ اعتماد الدراسات القياسية لفهم الظاهرة وفق أبعاد مختلفة ومعرفة العلاقات المسبّبة لها وكيفية تغيرها، ولهذا نحاول دراسة إيجاد العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر من خلال الاستعانة بالدراسة القياسية وعليه يمكن أن نضع الإشكالية لدراستنا والمتمثلة في:

– ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

– العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية.

– تحقق علاقة منحنى فيليبس في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لإحدى أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهما مشكلتي البطالة والتضخم،وارتباطهما الوثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، هذا من جهة،ومن جهة أخرى فان اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس أيضا إلى أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي، والى أهمية إيجاد العلاقات القياسية ما بن المتغيرات باستعمال الطرق القياسية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

سنستخدم خليطا من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية،بداية بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لظاهرة التضخم والبطالة، الى استخدام المنهج التحليلي عند تحليل الظاهرتين في الجزائر، ثم بعد ذلك يتم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال قياس العلاقة السائدة بين التضخم والبطالة.

I– الدراسات السابقة:

1– قنوني حبيب واخرون (2014)[1]: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال 1990-2013 باستخدام اختبار السببية لجرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج المتوصل إليها عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم،كما أن معادلة منحنى فيلبس بالمعطيات الجزائرية غير متسقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة، وبذلك عدم وجود أي علاقة اقتصادية ذات دلالة إحصائية تربط بين المتغيرين محل الدراسة.

2– علي الحسن محمد نور زروق (2014)[2]: هذه الدراسة حاولت تطبيق مفهوم منحنى فيلبس حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الإسمية، البطالة، ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة1984-2000

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكانت النتائج المتوصل إليها متسقة مع النظرية الاقتصادية التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية.

3– Furuoka and Qaiser Munir Fumitaka (2014)[3]: أجرى الباحثين تحليلا تجريبيا للعلاقة بين البطالة والتضخم في ماليزيا،باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**) لاختبار منحنى فيليبس خلال الفترة 1975–2004، والنتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي وجود علاقة توازن عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا،فمن خلال اختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين المتغيرين أشارت نتائج الى وجود تأثير سلبي في المدى القصير والمدى الطويل من معدل البطالة الى معدل التضخم.

II– الإطار النظري للتضخم والبطالة

1– مفهوم التضخم:

« التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن»[4]، وهذا هو التعريف العام والشائع له، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابدّ من توفر شرطين أساسيين وهما ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار،وأن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الزمني الطويل[5].

وقد تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم لعل أهمها: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، الارتفاع في معدلات الأجور، التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف، اختلال الهيكل الإنتاجي ...الخ.

وتتحدّد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لحركات المستويات العامة للأسعار، حيث تنطوي تحت ظل هذا المعيار أنواع عديدة من الاتجاهات التضخمية[6] لعل أبرزها تقسيمه من حيث سرعته أو معدله وهو ينطوي على ثلاثة أنواع هي:

أ– التضخم الزاحف وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء وبشكل مستمر.

ب– التضخم العنيف وهو يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة.

ج– التضخم الجامح وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا، ويترتب عليه في النهاية انهيار النظام النقدي.

2– مفهوم البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية (**OIT**) العاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[7]، كما يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة هما:

البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل لهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: **البطالة الإجبارية** والتي تتضمن الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة[8]، و**البطالة الاختيارية** التي هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[9].

البطالة المقنعة: تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد في حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة العاملة تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج.

3–تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم

عندما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت التي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم[10].

3–1منحني فيليبس

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسيكي **Irving Fischer** سنة 1926[11]، وتم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل بياني بواسطة كل من **Brown** سنة 1955 و**Sultan** سنة 1957.

3–1–1تحليل منحنى فيليبس

في هذا السياق نشر البروفيسور (**Philips**) الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة **Economica** تحت عنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجور الساعة للعامل[12].

وضح فيليبس أن معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة يكونان علاقة عكسية حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن تم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد[13].

3-1-2 علاقة التضخم بالبطالة لسام ولسون- سولو

لم يولي المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فيليبس إلا بعد عرض "**بول سام ولسون**" و"**روبرت سولو**" نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959 والتي نشرتفي المجلة الاقتصادية الأمريكية **Economica** في مايو 1960، وانتهيا إلى أنه لا توجد فقط علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي وإنما أيضا توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس[14].

3-2 تحليل النقديين (فريدمان**M. Friedman**) لمنحنى فيليبس

في نقده الشهير لمنحنى فيلبس وصف ميلتون فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويعتقد فريدمان أن سبب هذه المشكلة هو أن فيلبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية،وافترض فريدمان أن يشير المحور الرئيسي في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغير الأسعار.

ووفقا لتحليل فريدمان فان العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال معالمحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظيف وذلك في الأجل القصير، أما الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناءا على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية وبالتالي ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظيف، وخلاصة ذلك أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطا رأسيا عند معدل البطالة الطبيعي وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل[15].

III-نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة

III-1 منحنى فيلبس

1- نموذج انحدار البطالة على التضخم

كانت هناك عدة دراسات تبحث عن مدى تحقق العلاقة العكسية ما بين البطالة والتضخم وما هو أحسن نموذج لتقدير هذه العلاقة (خطي أو أسي محدب)، ومن هذه الدراسات نجد **Lixston,Clark** (1996)، **جوردن** (1997)، **laxtonetDebelle**(1997)، فتوصلوا أن النموذج غير الخطي (أسي محدب) هو الأحسن لتفسير هذه العلاقة والصيغة الجبرية له هي[16]:

$$INF_t = \alpha UNE_t^{-\beta}$$

بإدخال اللوغاريتم النيبيري على النموذج السابق تصبح لدينا الصيغة التالية:

$$LNINF_t = LN\alpha - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

بحيث أن يمثل معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا)، معدل البطالة (%سنويا)، معلمتا النموذج، الخطأ العشوائي.

ولتقدير معلمتي النموذج αوβ يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى MCDوذلك بالاستعانة ببرنامج 6 Evies:

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

2– الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالعلاقة بين التضخم والبطالة، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، وبعد قبوله يتم اختباره من الناحية القياسية.

III–2 منحنى فيلبس المطور

وفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل، فمن أجل مسايرة هذه الأفكار الجديدة لعلاقة منحنى فليبس على اقتصاد أي دولة، يتم تقدير العلاقة منحنى فليبس المطورة التالية:

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda P^e + \varepsilon_t$$

بحيث أن يمثل معدل التضخم، معدل البطالة، المعدل المتوقع للتضخم، معلمات النموذج، الخطأ العشوائي.

ونشير هنا أن التوقعات التضخمية تكون متكيفة مع التضخم المستقبلي من طرف الجمهور، وبافتراض أن التوقعات التضخمية المستقبلية تكون مساوية لتضخم الفترة السابقة (t–1)، يجب علينا تقدير نموذج منحنى فليبس المطور التالي بالاستعانة ببرنامج Eviews 6:

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda LNUNE_{t-1} + \varepsilon_t.$$

IV–نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة في الجزائر

IV–1 منحنى فيلبس في الجزائر

1– التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة(1980-2015)

من خلال الشكل رقم (01) الذي يوضح لنا تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)نلاحظ أنفي فترة الثمانينيات العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة طردية، حيث نجد أن ارتفاع معدلات التضخم يقابله ارتفاع في معدلات البطالة، في حين نجد انه التسعينات وجود علاقة عكسية بين المتغيرين لذا يمكن لعلاقة فيلبس أن تتحقق خلال هذه الفترة التي شهدت انخفاضا متتاليا في معدلات التضخم وسجلت أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2000 بـ 0,33%، وفي المقابل عرفت معدلات البطالة إرتفاعا متصاعدا وكبيرا وصلت إلى أعلى قيمة لها وفي نفس السنة بلغت 29,50%، وفي بقية السنوات الموالية الى غاية 2013 عرفت معدلات التضخم استقرار نوعي مع مواصلة معدلات البطالة انخفاضها المستمر كنتيجة لسياسة التشغيل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، إلا انه بداية من سنة 2014 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا جديدا تجاوز عتبة 11% بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة لمواجهة الانخفاضات المتتالية في أسعار المحروقات وذلك عن طريق تجميد عمليات التوظيف خاصة في القطاعات العمومية الاكثر استقطابا لليد العاملة، أما معدل التضخم فعاود الارتفاع في سنة 2015، والملاحظ في حالة الجزائر أن أسعار السلع الغذائية لا تحكمها قوى داخلية بقدر ما تحكمها قوى خارجية، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على الاسعار المحلية بالزيادة، وبالتالي فان طبيعة التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد كنتيجة للتبعية الخارجية سواء من حيث السلع الاستهلاكية او من حيث السلع الوسيطية التي تدخل في العملية الإنتاجية.

2– تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

لتقدير معلمتي النموذج α،β اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى MCD وذلك بعد الاستعانة ببرنامج Evies 6، وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (01) ونلخصها في المعادلة التالية:

$$LNINF_t = 0,829509 + 0,3536088LNUNE_t + e_t$$

3– الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

***الدراسة الاقتصادية**

يظهر نموذج منحنى فيلبس بالمعطيات الجزائرية عدم توافقه مع افتراضات النظرية الاقتصادية، فمعامل البطالة ( ) إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا نقيض ما جاء به منحنى فيلبس الذي ينص على وجود علاقة عكسية مابين المتغيرين.

***الدراسة الإحصائية**

باستخدام إحصائية ستودنتt لتقييم معنوية معالم النموذج نقول أن معدل البطالة ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم،بحيث أن معامل البطالة (β) نلاحظ t المحسوبة لمعامل البطالة (β) هي اقل من القيمة الجدولية ،وبالتالي فإن المتغير المستقل (البطالة) ليس له أي تأثير على المتغير التابع (التضخم).

من خلال ما سبق نخلص الى عدم تحقق افتراضات منحنى فليبس على الاقتصاد الجزائري المرتكز على الفرضيات الكينزية السائدة في ذلك الوقت، وهذه النتيجة توافق ما توصل إليه تحليل فريدمان الذي أشار إلى أن علاقة منحنى فيلبس هي ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل.

وهنا يمكن أن نشير إلى أن الفترة التي يمكن فيها أن تتحقق علاقة فيلبس هي (1993-2001)، وبغية تحسين النتائج والوصول إلى تمثيل أفضل لهذه العلاقة قمنا بتقديرها خلال هاته الفترة كما هو مبين في الجدول رقم (02) والملخص في المعادلة التالية:

$$LNINF_t = 20,56247 - 5,667440LNUNE_t +$$

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر يمكننا قبوله، فمن الناحية الاقتصادية استوفى شروط النموذج الأولي لفيلبس فلقد وجدنا أنّ البطالة ترتبط بالتضخم بعلاقة عكسية وبقيمة سالبة، أما من الناحية الإحصائية والقياسية فإنّ النموذج مقبول على العموم، وتمثل هذه الفترة مرحلة خاصة مر بها الاقتصاد الجزائري حيث شهدت إبرام الجزائر اتفاقية التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي التي إنجر عنها تخفيض قيمة العملة المحلية وإعادة جدولة الديون الخارجية، حيث فرض ذلك على الحكومة الجزائرية إتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال الضغط على الأجور والتقشف في عملية الإنفاق الحكومي فأدى ذلك بالضرورة إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدلات التضخم.

IV-2 منحنى فيلبس المطور

افترض فريدمان أن تعديل الأجور النقدية لا يتم بشكل دائم وإنما بمرور فترة زمنية معينة، خلال هذه المدة لا يمكن للعمال وأصحاب العمل التنبؤ بمقدار الزيادة التي تحصل في الأسعار وبالتالي فإن المتغير السعري الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في نموذج فليبس هو معدل التضخم المتوقع وليس الفعلي، ومن أجل معرفة مدى قدرة هذه المعادلة على تفسير ظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة (1980-2015)، وذلك بافتراض أن التوقعات التضخمية المستقبلية تكون مساوية لتضخم الفترة السابقة (t-1)، وجب علينا تقدير نموذج منحنى فليبس المطور، بالاستعانة ببرنامج Eviews 6 وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (03) وهي ملخصة في المعادلة التالية:

$$LNINF_t = 0,736207 - 0,053620LNUNE_t + 0,675032LNINF_1_t + e_t$$

الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

1- التفسير الاقتصادي للنموذج

بالنسبة لمعامل البطالة فان إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية ما بين البطالة والتضخم، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية وافتراضات منحنى فليبس، وتخالف صاحب فكرة التوقعات التضخمية الاقتصادي فريدمان (بالنسبة للمعطيات الجزائرية)، حيث أن ارتفاع معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـ (0,053620-) وحدة، هنا يمكن أن نقول أن المعامل (β) له معنوية اقتصادية.

أما بالنسبة لمعامل التوقعات التضخمية (λ) فهو اصغر من قيمة (1)، أي ان التوقعات التضخمية المستقبلية لها أثر كبير على التضخم، ففي هذه الحالة فإن العمال كلما رأوا أن هناك إرتفاع في معدلات التضخم (انخفاض القدرة الشرائية) يضغطون على أرباب أعمالهم ويطالبون برفع أجورهم النقدية وهذا من شأنه أن يزيد في معدلات التضخم، أما عن أن هذا المعامل أصغر من الواحد فهذا يعني أن التوسعات النقدية تكون ضرورية لتعميم التضخم.

2- التفسير الإحصائي للنموذج

باستخدام إحصائية ستودنتt لتقييم معنوية معالم النموذج نقول أن معامل البطالة (β) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% على تفسير معدل التضخم خلال فترة الدراسة، بحيث ان قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة لمعامل البطالة أقل من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ (β)يساوي0,8789 =PV أكبر من 5%، أي أن المتغير المستقل (البطالة) ليس له تأثير على المتغير التابع (التضخم)، وهذا يعني أن النموذج المتحصل عليه غير جيد فمعدلات البطالة كما توصلنا في النموذج السابق غير مفسرة للتغيرات التي تحدث في التضخم في الجزائر.

من هنا يمكن الإشارة إلى أن الطريقة التي يتم من خلالها حساب معدلات البطالة في الجزائر تجعل من هذا النموذج صعب التحقيق، فالبطالة في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة تتميز بأنها بطالة مقنعة، فاليد العاملة في الجزائر لا تخضع إلى قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإنما تخضع إلى اعتبارات أخرى وأهداف أخرى سطرتها الحكومة الجزائرية في ظل الأوضاع السياسية المشحونة تحت عنوان سياسة الإرضاء، فمن الناحية الإحصائية للمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني نلاحظ أرقام مذهلة في تراجع نسبة البطالة، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة الاحتياطات من العملة الصعب، إلا أنه من الناحية الاجتماعية فهناك غير ذلك من قضايا الفساد، الفقر، عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني...الخ.

V– النتائج والتوصيات:

بعد دراستنا هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية:

– تعتبر الجزائر من إحدى الدول النامية التي عانت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، ابتداءا من الحقبة الاستعمارية وتعاقب الحكومات والعشرية السوداء، ويضاف على ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف صانعي القرار بالاعتماد المفرط على الجباية البترولية مما جعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للازمات البترولية والاقتصادية، وأكثر عرضة لتدخلات المنظمات العالمية وبالأخص سياسة صندوق النقد الدولي 1993 التي أرهقت كاهل الاقتصاد بالديون وتفاقم البطالة في المجتمع،أيضاً من أهم المشاكل التي عانت منها الجزائر التحرير الاقتصادي والخصخصة، وإهمال القطاع الزراعي، وبالتالي فإن مشكلة البطالة والتضخم هي إمتداد لمجموعة من الأسباب التي ذكرت أنفا والتي تحتاج إلى حلول تهتم بفرض الأمن والإستقرار الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث عملية التنمية الاقتصادية.

– بالرغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطئ الإجراءات المتخذة للإستفادة من القروض وتعقيداتها وافتقار الشباب لروح المبادرة.

– إن تقدير علاقة فليبس لا يتطابق مع واقع الجزائر خلال الفترة 1980-2015 حيث يوضح تقييم النتائج ضعفها من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، ويعود السبب في ذلك إلى انتفاء علاقات العمل من شروط المنافسة وحرية التنقل بالنسبة لرأس المال والعمل إضافة إلى معوقات تفاعل قوى العرض والطلب الناجمة عن تطبيق سياسة تشغيل وأجور اجتماعية، وتطبيق سياسة تشغيل اجتماعية تعتمد على مبدأ الإرضاء وحلول ترقيعية.

– الفترة 1990-2001 تمثل أحسن تمثيل لعلاقة فليبس في الاقتصاد الجزائري أين عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الرواتب والأجور وتطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية كتقليص ساعات العمل وتخفيض سن الإحالة على التقاعد من خلال توسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات والإدارات العمومية.

وقد خلصنا خلال بحثنا هذا الى مجموعة من التوصيات أهمها:

– العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة.

– التحكم في حجم النفقات بإتباع سياسة مالية رشيدة لتقليص معدل التضخم والتحكم في كتلة الأجور، بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المداخيل ولتقديم وتقييم الدراسات والاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتحليلية لمختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها بمحمل الجد مع محاولة تطوير وسائل التحليل القياسي من جانبنا كمحللين اقتصاديين.

ملحق الجداول والأشكال

الشكل رقم (01): تطور البطالة والتضخم خلال فترة 1980–2015

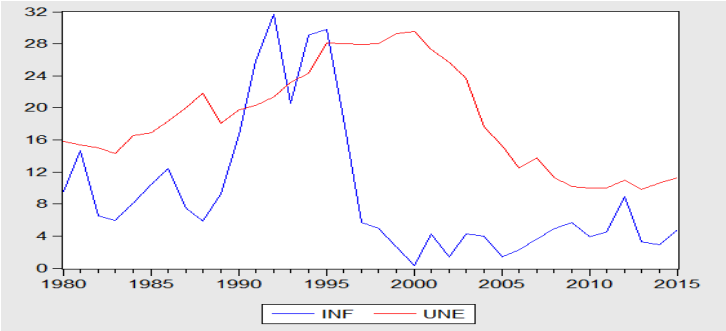

المرجع: اعد بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج منحنى فيلبس في الجزائر

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/04/16 Time: 00:49
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.829509	1.296781	0.639668	0.5267
LNUNE	0.353608	0.449160	0.787266	0.4366

R-squared	0.017903	Mean dependent var	1.842582
Adjusted R-squared	-0.010983	S.D. dependent var	0.957128
S.E. of regression	0.962369	Akaike info criterion	2.815116
Sum squared resid	31.48927	Schwarz criterion	2.903089
Log likelihood	-48.67209	Hannan-Quinn criter.	2.845821
F-statistic	0.619788	Durbin-Watson stat	0.669888
Prob(F-statistic)	0.436580		

المرجع: اعد باستعمال برنامج Eviews 6

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج منحنى فيلبس خلال الفترة 1990–2001

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/13/16 Time: 14:32
Sample: 1990 2001
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.56247	7.436637	2.765022	0.0200
LNUNE	-5.667440	2.298412	-2.465807	0.0333

R-squared	0.378117	Mean dependent var	2.242732
Adjusted R-squared	0.315929	S.D. dependent var	1.363534
S.E. of regression	1.127759	Akaike info criterion	3.229355
Sum squared resid	12.71841	Schwarz criterion	3.310172
Log likelihood	-17.37613	Hannan-Quinn criter.	3.199433
F-statistic	6.080204	Durbin-Watson stat	0.936451
Prob(F-statistic)	0.033343		

المرجع: اعد باستعمال برنامج Eviews 6

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج منحنى فيلبس المطور في الجزائر

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/04/16 Time: 01:09
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.736207	0.982221	0.749533	0.4588
LNUNE	-0.053620	0.349300	-0.153509	0.8789
LNINF_1	0.675032	0.131665	5.126872	0.0000

R-squared	0.453330	Mean dependent var	1.842582
Adjusted R-squared	0.420199	S.D. dependent var	0.957128
S.E. of regression	0.728802	Akaike info criterion	2.284826
Sum squared resid	17.52803	Schwarz criterion	2.416786
Log likelihood	-38.12687	Hannan-Quinn criter.	2.330883
F-statistic	13.68276	Durbin-Watson stat	2.340601
Prob(F-statistic)	0.000047		

المرجع: اعد باستعمال برنامج Eviews 6

الإحالات والمراجع:

1- قنوني حبيب واخرون، "البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بينالظاهرتين"" 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة–الجزائر، العدد2014/11، ص 112-124.

2- علي الحسن محمد نور زروق، "دراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في السودان للفترة (1984-2000)"، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 2014/13، ص 147-163.

3- FumitakaFuruoka and Qaiser Munir, « Unemployment and Inflation in Malaysia:Evidence fromError Correction Model», Malaysian Journal of Business and Economics, Vol 1, No 1, June 2014, 35 – 45.

4- David Begg, Stanley Fischer, RudigerDornBusch, « Macro économie », Dunod, Paris, 2éme Edition, 2002, p 233.

5- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.222

6- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص .06

7- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص .15

8- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص .17

9- علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص30

10- رمزي زكي، "التضخم في العالم العربي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص361

11- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص214.

12- رمزي زكي، مرجع سابق رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 361-362.

13- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن المصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص 185-186.

14- رمزي زكي، مرجع سابق رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 362.

15- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 310.

16-Yvon Faurvel, Alaun Guay et Alain paquet, "Les neuf vies de la courbe de Phillips americaine", L'actualiteeconomique, vol 81,n°4,2005,p684-685